أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

التقييم الإئتماني السيكومتري والمعلومات البديلة

اللجنة العربية للمعلومات الإئتمانية





أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

التقييم الائتماني السيكومتري والمعلومات البديلة التقييم اللجنة العربية للمعلومات الإنتمانية

صندوق النقد العربي

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنو ات، بدعوة أحد أصحاب المعالى و السعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أو راق عمل تتناول المو ضو عات و القضايا التي تناقشها هذه اللجان و الفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصار ف المركزية و مؤسسات النقد العربية. و تعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. و في ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضابا النقدية و المصر فية ذات الأهمية. و يتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعى بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. فأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصر فية العربية.

C1.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي المدير العام رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

4	تمهید
5	أولاً: الإستعلام الإنتماني
8	ثانياً: المعلومات البديلة والتقييم السيكومتري أو القياس النفسي
13	ثالثاً: كيفية تقييم سمات الشخصية
14	رابعاً: كيفية استخدام التقييم الانتمائي السيكومتري والرتبة المئينية
16	خامساً: تحديات التقييم السيكومتري
19	سادساً: الخلاصة والتوصيات

تمهيدا

تتركز الاهتمامات في الدول العربية في هذه المرحلة على موضوع تعميم دور الشمول المالي في الاقتصاد المالي، وتوسيع قاعدة العلاقات بين القطاع المالي والمصر في والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، من حيث التعامل وتنظيم العلاقة بين الأفراد ومؤسسات الإنتاج من جهة، والمصار ف والمؤسسات المالية من جهة أخرى، وذلك فيما يخص الإدخار والإقتراض والتمويل والتأمين، بهدف حماية مصالح الأفراد وتنشيط قاعدة التعامل بين المجتمعات والقطاع المالي لأجل تحقيق مزيد من الإزدهار. تبين في الدول العربية ضآلة نسبة التعامل بين المجتمعات والأفراد مع القطاعات والمؤسسات المالية، كما تتعرّض العديد من التعاملات خارج هذه الحلقة لنوع من الاستغلال وعدم الشفافية، إضافةً إلى تعرض العديد من المؤسسات والاشخاص إلى عمليات إحتيال ناجمة عن التعامل مع مؤسسات مالية خارج الإطار الرسمي.

إن توسيع دائرة تعامل المستفيدين من الخدمات المالية يعزز من الشمول المالي، الذي يعتبر مؤشراً على التقدم الاقتصادي للأمم، لما ينطوي عليه من توسيع لقاعدة الادخار، وزيادة الاستثمارات المنتجة ومعدلات الاستهلاك، كما يؤدي لرفع الإنتاجية، وتعزيز النشاط المصرفي، ويساهم في رفع مستوى الدخل بشكل عام، إضافة لخلق فرص عمل جديدة. إن تعميم الشمول المالي في الإقتصاد يجعله في صميم تطلعات الدول والشعوب لحياة أفضل.

¹ تشكر أمانة اللجنة العربية للمعلومات الإئتمانية، مصرف لبنان على إعداد مسودة هذه الورقة.

أولاً: الإستعلام الإئتماني

كما هو معلوم، تكمن أهمية الإستعلام الإئتماني في جمع ومشاركة وتوزيع المعلومات المتعلقة بأداء العلاقات المالية لمؤسسات أو أفراد. هذه العلاقات عادة ما تكون بين المؤسسات الدائنة وعملائها. يساعد الاستعلام الائتماني المؤسسات المقرضة على أخذ قرارات واعية عن مقترضين محتملين، مرتكزة على معلومات حول ديونهم في السوق الائتماني والتزامهم بالدفع.

في هذا السياق، تشكل أنظمة الاستعلام الائتماني عنصر حاسم في تكوين البنية التحتية المالية في أي دولة، وهي أساسية لتسهيل الحصول على الخدمات المالية، إضافة إلى أنها تعزز من الإستقرار المالي، كما يمكنها أن تلعب دوراً فعالاً في توسيع نطاق الاستفادة من الائتمان للأشخاص غير المتعاملين مع المصارف. وتشمل المؤسسات، والأشخاص، والإجراءات، والقواعد، والمعايير وتقنيات المعلومات، التي تؤمن تدفق المعلومات المتعلقة باتخاذ القرارات الإئتمانية والتسليفية. إن أنظمة الإستعلام هي عبارة عن نظام فعال يزود المقرضين بمعلومات موضوعية تساعدهم على تقليص مخاطر محفظتهم الائتمانية، وتخفيض مصاريفهم، وتوسيع محفظة تسليفاتهم. تسمح للمقرضين توسيع إمكانية الوصول للمقترضين ذوي القدرة (الجدارة) الائتمانية، بما فيهم الأشخاص أصحاب الملفات الإئتمانية الصغيرة، وأصحاب المشاريع الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

من جانب آخر، تشترك في دورة الإئتمان عدد من الجهات الفاعلة، مثل الأشخاص، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومزودي خدمة الاستعلام

الائتماني، ومزودي البيانات، والمستخدمين، والسلطات النقدية، والمنظمين والمشرفين. إن مشاركة كل من هذه الجهات هو ضرورة لتأمين فعالية نظام التقرير الائتماني، بالأخص مزودي خدمة الاستعلام الائتماني، الذين يشكلون آليات التمكين لتداول المعلومات الائتمانية. إن مراحل دورة المعلومات الائتمانية تتمثل بما يلي:

- 1. تخزين وتحليل المعلومات المالية عن المقترضين.
- 2. تتحول هذه المعلومات إلى أداة لأخذ القرار بمنح القروض.
 - 3. الرقابة المالية لمحفظة تلك القروض.

في السياق نفسه، تنطلق دورة الإئتمان من العناصر التالية:

أ. السجلات الإئتمانية: هي في أغلب الأوقات مؤسسات من القطاع العام ومدارة من قبل المصرف المركزي (مركزية المخاطر). وُجدت السجلات لأهداف رقابية ومبادلة المعلومات، هدفها الأساسي مراقبة وإشراف التعرض للدائنين أنفسهم، وتتكون من معلومات مزودة من قبل البنوك التجارية، وتخضع للسرية، واستخدامها محصور بالمؤسسات الخاضعة لرقابة المصرف المركزي وفق التعليمات الرقابية.

ب. مكاتب الاستعلام الائتماني: هي مؤسسات تجارية عاملة بالقطاع الخاص أو جمعيات صناعية مملوكة من قبل أعضاء (البنوك، المؤسسات المالية، مؤسسات التمويل الأصغر، تجّار التجزئة، شركات المرافق العامة، وغيرهم من مزوّدي القروض التجارية)، تجمع وتدير المعلومات عن الأفراد والأشخاص المعنويين.

تمتاز هذه المكاتب، بأنها تجمع مزيج من المعلومات المتعلقة بالأداء الانتماني المؤمنة من المصارف والمؤسسات المالية، ويمكن جمع وتوزيع معلومات من مصادر أخرى، مثل المحاكم. كما لديها القدرة وتقنية المعرفة لتأمين مجموعة من الخدمات ذات القيمة المضافة (درجات الائتمان، خدمات مراقبة المحفظة، أنظمة التنبيه من الاحتيال...) لتطوير إدارة المخاطر، كما تلعب أدوار تكميلية لدعم صناعة الائتمان.

- ج. مزودو خدمة التقارير الائتمانية بين القطاعين العام والخاص: يلعب مزود خدمة التقارير الإئتمانية بين القطاعين العام والخاص، دوراً هاماً في تطوير البنى التحتية، والعمل على جمع ومشاركة المعلومات الإئتمانية، وهو قائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- د. حاجات وإيجابيات الإستعلام الائتماني: إن تطور الاستعلام الائتماني، أصبح من الأدوات الرئيسة لقياس درجات المخاطر عند منح القروض، مما يقلص المخاطر ويرفع حجم الإقراض، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللأفراد.
- هـ. أهم ميزات وجود نظام استعلام ائتماني: هناك مميزات متعددة لأنظمة الإستعلام الإئتماني، تصب في النهاية في تعزيز الشمول المالي، نذكر منها:

 1. بنظم المعلومات المتبادلة بين الدائنين.
 - 2. يرفع مبالغ الإقراض للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- 3. يساعد على تقييم المخاطر.
- 4. يرفع مستوى منح القروض والتسهيلات ويعممها.
 - يرفع من فعالية اتخاذ قرار التسليف.
 - 6. يرفع المنافسة بين مؤسسات الإقراض.
- يحد من ظاهرة الإفراط في المديونية (Over-Indebtedness)،
 ويعزز من التمويل المسؤول.
 - 8. يقلل نسبة التخلف عن السداد.

ثانياً: المعلومات البديلة والتقييم السيكومتري أو القياس النفسى

بحسب دراسة مقدمة من البنك الدولي، فإن معظم العمليات المالية التي يقوم بها ذوي الدخل المحدود، تتم عبر مقدمي خدمات غير مقوننة، حيث لا يتم تسجيلها. إضافة إلى ذلك، هنالك مجتمعات فيها أقليات أو مهاجرين يفتقرون لأوراق ثبوتية رسمية تمنعهم من فتح حسابات، والإستدانة باسمهم الشخصي، بالتالي لا يمكن تحديد تاريخ ائتماني لهم.

في هذا السياق، هناك بعض التحديات التي يواجهها مقدمو خدمات التاريخ الائتماني، تتمثل بما يلي:

1. وجود قوانين صارمة تعيق الحصول على معلومات أساسية لتكوين تاريخ إئتماني للعملاء.

2. عدد كبير من العملاء ليس لديهم حسابات دائنة، أو لديهم قروض من مؤسسات غير مشتركة في النظام التصريحي، أو التي لا تسجل نمط الدفع لزبائنها بطريقة إلكترونية، أو تقوم بحفظها لوقت محدد.

في هذا الإطار، أصبح مزودو الخدمات المالية يلجؤون إلى "المعلومات البديلة" لتحسين نماذج الائتمان المعتمدة عند خدمة البالغين الذين ليس لديهم حسابات مالية أو مصرفية، أو حتى تاريخ إئتماني يمكن الإطلاع عليه لتقييم قدرتهم على سداد إلتزاماتهم. يستخرج هذا النوع من "المعلومات البديلة" عادة من مقدمي الخدمات الحياتية، مثل شركات الكهرباء وشركات المياه وبائعو السلع الإستهلاكية وغير هم. يُمكن تقسيم مصادر البيانات البديلة إلى ما يلي:

- 1. المصادر الناشئة عن مدخلات أنظمة أو برامج: مثل برنامج حكومي أو غير حكومي كالسجلات الطبية الإلكترونية، وزيارات المستشفيات، وسجلات التأمين، والسجلات المصرفية، وسجلات الخدمات والتأمين وغيرها.
- 2. المصادر التجارية أو المعاملات ذات الصلة: البيانات الناشئة عن معاملات بين كيانين على سبيل المثال معاملات البطاقات الائتمانية والمعاملات التي تجرى عن طريق الإنترنت بوسائل تقنية منها الأجهزة المحمولة.
- 3. مصادر البيانات السلوكية: على سبيل المثال عدد مرات البحث على الأنترنت عن منتج أو خدمة ما أو أي نوع أخر من المعلومات، ومرات مشاهدة احدى الصفحات على الإنترنت.

4. مصادر البيانات المتعلقة بالأراء: على سبيل المثال التعليقات والأراء على وسائط التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتوتير.

مع استمرار انتشار ثورة البيانات البديلة، كان لا بد للقطاع المالي الإستفادة من القدر الكبير من البيانات المتوفرة لديهم، مثل عادات الإنفاق وطرق الادخار والاستعانة بالبرمجيات والخوارزميات، لتحليلها والحصول على القرارات المناسبة لتقديم حلول وخدمات ذكية لعملائها، فالمعلومات التي تجمعها المصارف من عملائها المستقبليين تمكنها من قياس تكلفة إقراضه بشكل شخصي، يتيح التسعير الأمثل وكذلك تعمل على تحليل سلوكيات الاقتراض والإنفاق والدخل لتطوير منتجات ذات طابع شخصي.

عادة ما يتم الإعتماد على درجات التصنيف الإئتماني المبنية على سلوك المقترضين، المستمدة من البيانات التقليدية عن العملاء كحجم التسهيلات الممنوحة، والإلتزام بالسداد، والدفعات الشهرية، والتخلف عن السداد وغير ها من البيانات المنظمة، وبالرغم من أهمية الإعتماد على درجة التقييم الإئتماني والتي تحدد الملاءة المالية للعملاء، إلا أنها تستثنى عينة من العملاء غير المصنفين من استخدام الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، وعليه فإن الستخدام البيانات البديلة المتوفرة عن العملاء، سيساهم في حل العديد من العقبات التمويلية والتسويقية، حيث يمكن للبنوك أن تستخدم البيانات البديلة التي تجمعها من خلال خدماتها الإلكترونية، لتوفير فرص تمويل جديدة والتنبؤ بمخاطر العميل ومخاطر الإحتيال والمصادر المحتملة له، بالتالي يمكن توفير الحلول المناسبة للتصدي له. كما يمكنها تحليل مشاعر العملاء سواءً من خلال البيانات التي يتم جمعها، وتقييم العملاء المباشر للخدمات والمنتجات أو

من خلال تحليل البيانات المتوفرة من أطراف أخرى مثل وسائل التواصل الاجتماعي.

إن إستخدام البيانات البديلة في تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء، يعتبر أهمية وركيزة أساسية في الوصول إلى الإئتمان وتحقيق النمو الاقتصادي، ويعتبر نقص البيانات الائتمانية إحدى العقبات الرئيسة أمام حصول الأفراد على تمويل، وخاصة العملاء الذين لا يملكون سجلات محاسبية لتسجيل معاملاتهم اليومية، وتوليد بيانات مالية للذين يعملون في مستوى معين من الطابع غير الرسمي. حيث يمكن توظيف البيانات البديلة في إدارة المخاطر، من حيث تحسين القدرة التنبؤية لنماذج المخاطر وزيادة دقتها وموثوقيتها، وهذا بدوره سوف يساهم في توفير كبير في حجم التكاليف والنفقات التشغيلية. بالتالي وفي ظل نمو الطلب وتزايد التعقيدات، فإن القدرة على الوصول إلى البيانات البديلة واستخدامها فإنها ستلعب دوراً هاماً في نجاح إدارة المخاطر ورفع مستويات الشمول المالي وتعزيز فرص التمويل.

هنا لا بد من الإشارة، إن التعامل مع البيانات هو عملية معقدة، حيث يضم عدة عناصر هامة بدءاً من الأمان، والخصوصية، وحتى تلبية معايير الامتثال والإستخدام الأخلاقي للبيانات، وعندما يتعلق الأمر بالبيانات البديلة فإن التحديات تزداد حجماً لأن البيانات غير منظمة، ولا يمكن التنبؤ بها.

من جانب آخر، لم تكتف عدة دول باستخدام البيانات الإئتمانية التقليدية في عملية التقييم الإئتماني، حيث تبين أن هنالك مصادر أخرى غير مالية قادرة أن تظهر شخصية العملاء وسلوكهم. بعض تلك السمات التي يتم تحليلها، مثل

المسؤولية، الجدارة، الثقة وغيرها من المؤشرات النفسية، التي تساعد في تحليل إستعداد وقدرة العميل على سداد إلتزاماته المالية.

ليست فكرة إستعمال السمات الشخصية بشيء جديد، إنما هي من أحد المعايير الأساسية لمنح القروض والتسهيلات. تعتبر الشخصية من السمات الخمس الأساسية، التي على أساسها تمنح مؤسسات الإقراض التسهيلات الائتمانية، وهي معروفة بالـ "Cs 5" كما يلي:

- 1 رأس المال "Capital".
- 2- الضمانات "Collateral".
- 3- القدرة المالية "Capacity".
 - 4- الشروط "Conditions".
 - 5- الشخصية "Character".

لذلك، فإن التغاضي عن أخذ سمات الشخصية في عين الاعتبار، قد يشوه نماذج الإئتمان التقليدية، وبالتالي تصبح غير مجدية، مما قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير مخاطر ذوي الدرجة الائتمانية المنخفضة، أو الإستخفاف في تقدير مخاطر ذوي الدرجة الائتمانية العالية. كما أن النماذج التقليدية، وبسبب تركيزها على معلومات مالية فقط، قد تفوت عليها الإستفادة من منح خطوط الإنتمان إلى الكثير من الأشخاص والمؤسسات خارج النظام المصرفي الرسمي.

ثالثاً: كيفية تقييم سمات الشخصية

إن الطريقة الفضلى لتقييم سمات الشخصية للعميل، هي عبر استخدام التقييم الانتماني السيكومتري "Psychometric-Based Credit Scoring"، وهو نموذج قائم على سمات الشخصية، وعلى غيرها من البيانات غير الإئتمانية. يمكن تطبيقه على كافة الأشخاص دون إستثناء، لا سيما أولئك الذين ليس لديهم تاريخ إئتماني. يرتكز النموذج على إستبيانات نفسانية لتقييم المخاطر، فيُقيم روابط مع السلوك المالي، ويرتكز أيضاً على إستخدام الصورة في تقييم المخاطر (تسهيلا لمقدّم الطلب الأقل تعلّماً)، ما يسمح للنظام التوقّعي بتكوين صورة شاملة عن الشخصية. إنه وسيلة بديلة تؤمن المزيد من المعلومات بكلفة متدنية لقياس القدرات والسلوك والسمات الشخصية.

في هذا الإطار، إن هذه الإختبارات مجتمعةً تشكّل أداةً توقّعية أفضل من الخبرة المهنية، والتحصيل العلمي، ونتائج المقابلات التي يقوم بها طالب القرض الذي أجريت معه المقابلة، وتقييم نظرائه، والتحقّق الذي تجريه المؤسسة قبل منحه التسهيلات مع الجهات المرجعية المهنية المذكورة في طلبه.

من ناحية أخرى، إن نتائج التقييم السيكومتري لا تزول مع الوقت، ولا تتغير كباقي أنواع التقييمات التي تعتمد على معلومات مالية ومصر فية، ذلك لأن سمات الشخصية والطباع تبقى مستقرة لحد ما مع مرّ الزمن، وتتيح لمستخدميها منحها نسبة أعلى من المعلومات المالية عند احتساب التقييم الائتماني لعميل ما. من الجدير بالذكر أن التقييم السيكومتري هو مكمّل للتقييم

الائتماني المالي وليس بديل عنه، إلا في حال عدم توفر أية معلومات مالية أو مصر فية عن العميل.

هذا وقد سعى الباحثون إلى إستنباط فعالية هذه الأداة في:

- 1. إستبعاد المخاطر الإئتمانية المرتفعة الموجودة ضمن مجموعة رواد أعمال تمت الموافقة على منحهم قرض، وذلك من خلال إستخدام نموذج تقييم إئتماني تقليدي.
- 2. إنقاذ، من ضمن مجموعة رواد أعمال تمّ رفضهم، أي مقدّم طلب منخفض المخاطر، وذلك من خلال استخدام مناهج فرز وغربلة تقليدية.
 - 3. وضع قروض في متناول رواد أعمال ليس لديهم تاريخ إئتماني.

رابعاً: كيفية استخدام التقييم الائتماني السيكومتري والرتبة المئينية

لقد صُمم التقييم الائتماني السيكومتري لتقييم خصال الشخصية مثل الانضباط، الثقة بالنفس، الوعي، المسؤولية والرغبة الاجتماعية. من ميزات استبيانات الشخصية، أنها قادرة على نزع أقنعة الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمقترض، والمستوى التعليمي، وتصرفات أخرى مكتسبة، وذلك لمعرفة الشخصية الحقيقية.

يستخدم التقييم السيكومتري طريقةً موحدة لوضع العلامات. أي أن العلامات تُقدّم بطريقة هادفة، تتيح مقارنتها مباشرة بالعلامات التي نالها شخص آخر، أو بمقدار المهارة التي يتقنها والمطلوبة، وذلك كما يلي:

- 1. إن علامة الإختبار أو القياس الذي يناله شخص على أدائه الإجمالي ثقارَن بمجموعة ملائمة.
- 2. تُعطى رتبة لكلّ علامة ضمن تلك المجموعة تُعرف بالرتبة المئينية (Percentiles)، وهي تصف أداء الشخص مقارنةً بأداء مجموعة محدّدة. بالتالي، إن الرتبة المئينية تبيّن رتبة/مكانة الشخص الذي خضع للإختبار من أصل 100 شخص. لولا هذه المقارنة، لكانت علامات الإختبار دون جدوى، باعتبار أن المؤسسة، لن تتمكّن من مقارنة أداء شخص ما بأشخاص من المستوى نفسه أو بمرشحين آخرين.
- قد المقارنة للمؤسسة المعنية بأن تفهم قوة قدرة الشخص مقارنة بالأخرين. على سبيل المثال، في حال كانت الرتبة المئينية تساوي 80، فذلك يعني أن الشخص الخاضع للإختبار نال علامة أفضل من علامة 80 في المائة من المجموعة المُقارَن بهم.

يجب التنبه إلى أن الحصول على رتبة مئينية تساوي 80 لا يعني الحصول على 80 في المائة، وهذا أيضاً لا يعني أنه في حال الإجابة على 10 أسئلة، تكون 8 أجوبة صحيحة من أصل 10.

4. عند تصميم إختبار التقييم السيكومتري، لا تحدّد مؤسسات نشر الإختبار الرتبة المئينية لاستخدامها كمقياس مرجعي. فكلّ مؤسسة تضع مقياساً مرجعياً خاصاً بها وفقاً لعدد من العوامل. فلو تم إفتراض

أنه سيتم إجراء نفس الإختبار لوظيفتين مختلفتين، فإن تحديد المقياس المعياري لإحدى الوظيفتين سيكون أصعب من الأخرى. يصعب تحديد المقياس المرجعي نظراً لاستخدام مجموعة مقارنة مختلفة، أي أنه يمكنك أن تف بالمقياس المرجعي لإحدى الوظيفتين بدون أن تف بالمقياس المرجعي المحدّد للوظيفة الثانية.

إن الرتب المئينية تختلف باختلاف أنواع التقييم والمؤسسات.

خامساً: تحديات التقييم السيكومتري

ككل أنواع التقييمات المعتمدة، هنالك عوائق تحول دون حصول المستعلم عن معلومات صحيحة بالكامل. إحدى الجوانب التي قد يقوم بها العميل، هي محاولة تعبئة الإستبيان بطريقة خاطئة، مثل إختيار أجوبة مضللة. لذلك اعتمد مصممو الاستبيان على أسئلة تستعمل طريقة علمية لتحديد الأجوبة غير النزيهة، بالتالى تنحية هذه الأجوبة من النتيجة النهائية.

هناك تحدٍ آخر للحلول السيكومترية، يتمثل في عامل إشراك المقترض، مما يزيد من مدة اتمام الاستبيان، إضافةً إلى الحرص على خلق استبيان شامل، بحيث يكون جذاب و لا يستهلك الكثير من الوقت.

قارَن الباحثون بين إستخدام الدين وسلوك تسديده لدى رواد الأعمال، الذين حصلوا على قروض، بالإستناد إلى منهجية التقييم التقليدية، أو إلى أداة القياس النفسى أو كليهما، وفيما يلى بعض الإستنتاجات التى توصلوا إليها:

- بالنسبة إلى رواد الأعمال الذين لديهم تاريخ إئتماني، إن تطبيق الأداة السيكومترية لمنح القرض يقلّص مخاطر المحفظة لدى المصارف، وذلك لدى استخدام الأداة بموازاة المنهجية التقليدية لاستبعاد المخاطر الإئتمانية المرتفعة.
- لدى استخدام الأداة السيكومترية كمنهجية لإنقاذ طالبي القرض منخفضي المخاطر، من ضمن مجموعة رواد أعمال لديهم تاريخ إئتماني تمّ رفضهم من خلال استخدام منهجية التقييم الإئتماني التقليدية، تكون الأداة السيكومترية مغيدة إذ تستكمل المعلومات حول التاريخ الإئتماني إنما لا تحلّ محلّها.
- بالنسبة إلى رواد الأعمال الذين ليس لديهم تاريخ إئتماني، تشير النتائج إلى إمكانية استخدام الأداة السيكومترية لتقديم المزيد من القروض لأصحاب المؤسسات، من دون زيادة المخاطر المرتبطة بمحفظة المصرف.

أخيراً، لا بد من التأكيد على قضايا الخصوصية والسرية في تحليلات البيانات البديلة أو السيكومترية، حيث تُعتبر خصوصية البيانات من المخاوف الرئيسة على مستوى العالم، فمع تطور التكنولوجيا ووسائل تخزين المعلومات وتبادلها بطرق مختلفة، أو ما يسمى نقل البيانات عبر الشبكة من موقع لأخر، أصبح بشكل هاجساً وموضوعاً هاماً للغاية.

ققد تتجاوز المؤسسات كثيراً في مسألة تجميع المعلومات لدرجة قد تصل إلى انتهاك خصوصيات الآخرين، فالمعلومات الشخصية بالتأكيد أكثر أهمية لدى هذه المؤسسات، لأن البيانات أو المعلومات العامة قد تكون منتشرة ويسهل الحصول عليها، بينما هذه المعلومات قد يكون الحصول عليها أعقد، لذلك تسعى الشركات ببعض الطرق للوصول لأكبر قدر من المعلومات الأكثر خصوصية للمستخدم نفسه.

عليه، فمن الجلي أن المبدأين الأساسيين لحماية البيانات المتمثلين في عدم إفشاء البيانات الشخصية وتقليل اطلاع الآخرين عليها، يتعارضان مع قدرة البيانات البديلة على تسهيل تتبع حركات الناس وتصرفاتهم وتفضيلاتهم، للتنبؤ بتصرف الفرد بدرجة عالية من الدقة دون موافقة الشخص المعني في معظم الحالات، وكلما تنامى مقدار البيانات الشخصية والمعلومات الرقمية العالمية، تزايد عدد الجهات التي تتمكن من الوصول إلى هذه المعلومات واستخدامها. فيجب تقديم تطمينات إلى أن البيانات الشخصية ستُستعمل بصورة مناسبة وفي سياق وجوه الاستعمال المهيأ لها ومع التقيد بالقوانين ذات الصلة.

يمثِّل الأمن السيبراني شاغلاً وجيهاً، فتتعبَّن إعادة تقييم التهديدات والمخاطر المتأتية عن البيانات البديلة، مع تكييف الحلول التقنية للتصدي لها. آن أوان مراجعة السياسات المتعلقة بأمن المعلومات، والمبادئ التوجيهية بشأن الخصوصية وقوانين حماية البيانات، فثمة مصادر هامة للبيانات الجديدة، مثل المعلومات المتأتية من شبكات الهواتف الخلوية المحمولة، بخاصة خدمات الشبكات الاجتماعية، قد تُعتبر مُكمل للبيانات التقليدية الرسمية، فينبغي توجيه سلطات التنظيم إلى استطلاع إمكانية وضع مبادئ توجيهية بشأن السبل التي سلطات التنظيم إلى استطلاع إمكانية وضع مبادئ توجيهية بشأن السبل التي

يمكن بها إعداد البيانات البديلة (بما في ذلك السيكومترية) واستغلالها وتخزينها، وينبغي لمكاتب جمع البيانات بالتعاون مع سائر المؤسسات ذات الصلة أن تنظر في الفرص التي تتيحها البيانات البديلة أو السيكومترية، مهتمة في الوقت نفسه بالتحديات الماثلة حالياً على صعيد جودة البيانات البديلة وصحتها وخصوصيتها ضمن إطار المبادئ الأساسية للبيانات الرسمية.

سادساً: الخلاصة والتوصيات:

بينت الورقة الدور الهام الذي يلعبه النقييم السيكومتري، في تعزيز قدرة وصول الأشخاص إلى التمويل، من خلال تقييم سمات الشخصية والمؤشرات النفسية، التي تساعد في تحليل إستعداد وقدرة العميل على سداد إلتزاماته المالية. بالتالي من المتوقع أن يعزز هذا النوع من التقييم من الشمول المالي. لكن في المقابل، تبرز أهمية دراسة المخاطر والتحديات المرتبطة بإستخدام هذا النوع من التقييم، فهو لا يعد بديلاً عن التقييم الإئتماني التقليدي، إنما عنصر داعم له.

في ضوء ما تقدم، توصي الورقة بما يلي:

- 1- تبني أسلوب التقييم السيكومتري بشكل مدروس جنباً إلى جنب مع التقييم الإئتماني التقليدي، على أن يتم قبل ذلك دراسة المخاطر والتحديات المرتبطة بإستخدام هذا النوع من التقييم.
- 2- تدريب موظفي البنوك التجارية على كيفية إستخدام التقييم السيكومتري، وتعزيز التوعية به لكافة فئات المجتمع.

- 3- قيام المصارف المركزية بإعداد تعليمات و/أو إرشادات حول إستخدام التقييم السيكومتري.
- 4- دراسة فرص الإستفادة من قبل شركات المعلومات الإئتمانية للتقييمات السيكومترية.
 - 5- توفير الحماية القانونية للبيانات الشخصية وخصوصيتها.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي يرجى الاتصال بالعنوان التالى:

صندوق النقد العربى

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712+)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae



http://www.amf.org.ae



